

يستشهدون أحيانا بمن يسميهم العسكري بـ«صناع الكلام» من الشعراء والكتاب، وأحيانا أخرى يستشهدون بكلام مغمورين من الأعراب أو العوام، ما دام هذا الكلام يتوفر على سمات تجعله بالقبول حقيقيا وجديرا.

3.1.3. إذا انطلقنا من الكلام باعتباره جنسا يتسع لمختلف الأنواع، كان حريا بنا إيلاء كل «الكلام العربي» الأهمية التي يستحق في البحث والدراسة، بغض النظر من جهة عن «النوع»، فلا نفضل نوعا على نوع آخر (الشعر - السرد...)، وبغض الطرف من جهة ثانية عن «صاحب الكلام» (هل ينتمي إلى الخاصة أم إلى العامة)، ومن جهة ثالثة بدون اعتبار «محتوى الكلام» (هل هو صادق أم كاذب، واقعي أم خيالي...). ويكون المعيار الأساس الذي نرتهن إليه في اعتبار الكلام هو توفره على حد معقول من درجات «القبول» لدى مستقبله هذا الكلام أو متلقيه، أو طبقات من المتلقين. يقول أبو هلال العسكري: «وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس. فيخاطب السوقي بكلام السوق، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمن يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتعدم منفعة الخطاب» (ص 39).

إن اعتبار طبقات الناس (طبقات المتلقين) ينبع من اختلاف طبقات الكلام، لكن ما يحدث هو أن المواصفات الكلامية التي بواسطتها تتحدد جودته أو رداءته تشترك بين الناس جميعا. غير أن بعض التقييدات التي توضع في الحقب المتباينة هي التي تبرز قيما كلامية محددة، وتقصي أخريات بحسب هيمنة بعض القيم التي تصبح نموذج التمييز والتحديد. يظهر لنا ذلك في حقب أخرى عندما تتبدل «القيم الكلامية النموذجية»، وتصبح أنواع الكلام المقصاة ليست فقط مقبولة، ولكنها تغدو أحيانا أساسية بالقياس إلى غيرها.

يتيح لنا النظر في الكلام العربي في حد ذاته وفي طبقات متلقيه بغض النظر عن نوعيتهم (خاصة - عامة)، إيلاء الأهمية الخاصة لما يمكن تسميته بمبدأ «التداول»، والتساؤل بصدده. لقد أثارت مسألة كثرة تداول السير الشعبية وكتب المغازي محمد عبده في أواخر القرن الماضي وبدايات هذا القرن، فصادرها باعتبار المتداولين بعداء عن الفهم الصحيح للدين، كما صادرها ابن قدام بفتوى